مجلة الحكمة للدراسات والأبحاث المجلد 06 العدد 02 (30) 2026/03/05
ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

National Security Strategy in Iraq between Vision and Implementation

Researcher Waleed Abbas Mohammed Al-Tamimi
Researcher in Strategic and Security Studies, Iraq
abadsed3@gmail.com

Received:18/11/2025 Accepted : :18/12/2025

Abstract

This research studies and evaluates the "National Security Strategy in Iraq," highlighting the complex dilemma represented by the deep gap between the ambitious strategic visions adopted by state institutions and the reality of actual execution on the ground. The research proceeds from a fundamental premise that political and institutional stability is the cornerstone of any successful security strategy. The radical changes witnessed by the Iraqi political system, starting from early transformations to the comprehensive change after 2003, have cast a heavy shadow on the concept of national security; it shifted from a doctrine aimed at protecting the regime pre-2003, to serious and ongoing attempts to build a security doctrine that protects both the state entity and the citizen simultaneously.

The study relied on a methodological synthesis that included strategic, descriptive, and historical approaches to trace the trajectory of Iraq's national security evolution through pivotal chronological milestones up to contemporary challenges. The research findings demonstrated that the Iraqi security establishment faces a set of complex threats that go beyond the traditional military dimension; they include cyber security challenges and information warfare, the crises of the rentier economy and financial corruption that hinder armament and development plans, in addition to the threats resulting from uncontrolled weapons and the weak coordination among multiple security apparatuses. The geopolitical challenge also emerges as a decisive factor given Iraq's strategic location and demographic weight, requiring delicate diplomatic balance.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

The research concludes with a set of practical recommendations and proposals, foremost among them the need to enhance the pivotal role of the "Iraqi National Security Advisory" to be the supreme body directly overseeing, planning, directing, and evaluating all security and military apparatuses. The research also recommends the necessity of unifying the security doctrine, activating the political and legal tracks to institutionalize the armed forces, and building a comprehensive deterrence strategy that protects economic capabilities and infrastructure (especially the oil sector) from cyber-attacks and novel crises, while emphasizing the importance of building bridges of trust between the citizen and the security apparatuses as a true guarantee for achieving comprehensive and sustainable national security for the Iraqi state.

Keywords: National Security Strategy, Iraqi National Security Advisory, Geopolitical Threats, Restructuring the Military Establishment, Cybersecurity.

مجلة الحكمة للدراسات والأبحاث المجلد 06 العدد 02 (30) 2026/03/05
ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

استراتيجية الأمن القومي في العراق بين الرؤية والتنفيذ

الباحث وليد عباس محمد التميمي

باحث في الدراسات الاستراتيجية والأمنية، العراق

abadsed3@gmail.com

ملخص البحث

يُعنى هذا البحث بدراسة وتقييم "استراتيجية الأمن القومي في العراق"، مُسلطاً الضوء على الإشكالية المعقدة المتمثلة في الفجوة العميقة بين الرؤى الاستراتيجية الطموحة التي تتبناها مؤسسات الدولة، وبين واقع التنفيذ الفعلي على الأرض. ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها أن الاستقرار السياسي والمؤسسي هو حجر الزاوية لأي استراتيجية أمنية ناجحة، وأن التغيرات الجذرية التي شهدها النظام السياسي العراقي، بدءاً من التحولات المبكرة وصولاً إلى التغيير الشامل بعد عام 2003، قد ألقت بظلالها الثقيلة على مفهوم الأمن القومي؛ حيث تحول من عقيدة تهدف إلى حماية السلطة قبل 2003، إلى محاولات جادة ومستمرة لبناء عقيدة أمنية تحمي كيان الدولة والمواطن في آنٍ واحد.

اعتمدت الدراسة على توليفة منهجية شملت المنهج الاستراتيجي، والوصفي، والتاريخي، لتتبع مسار تطور الأمن القومي العراقي عبر محطات زمنية مفصلية، وصولاً إلى التحديات المعاصرة. وقد أظهرت نتائج البحث أن المؤسسة الأمنية العراقية تواجه جملة من التهديدات المركبة التي تتجاوز البعد العسكري التقليدي؛ لتشمل تحديات الأمن السيبراني وحرب المعلومات، أزمات الاقتصاد الريعي والفساد المالي الذي يعيق خطط التسليح والتطوير، إضافة إلى التهديدات الناتجة عن السلاح المنفلت وضعف التنسيق بين الأجهزة الأمنية المتعددة. كما يبرز التحدي الجيوسياسي كعامل حاسم في ظل موقع العراق الاستراتيجي وثقله الديموغرافي، مما يتطلب توازناً دبلوماسياً دقيقاً.

ويخلص البحث إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات العملية، في مقدمتها ضرورة تعزيز الدور المحوري "لمستشارية الأمن القومي العراقي" لتكون الجهة العليا المشرفة إشرافاً مباشراً على تخطيط وتوجيه وتقييم كافة الأجهزة الأمنية والعسكرية. كما يوصي البحث بضرورة توحيد العقيدة الأمنية، وتفعيل المسارين السياسي والقانوني لمأسسة القوات المسلحة، وبناء استراتيجية ردع شاملة تحمي المقدرات الاقتصادية والبنى التحتية (خاصة قطاع النفط) من الهجمات السيبرانية والأزمات المستحدثة، مع التأكيد على أهمية بناء جسور الثقة بين المواطن والأجهزة الأمنية كضمانة حقيقية لتحقيق الأمن القومي الشامل والمستدام للدولة العراقية.

الكلمات المفتاحية: استراتيجية الأمن القومي، مستشارية الأمن القومي العراقي، التهديدات الجيوسياسية، إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية، الأمن السيبراني.

المقدمة

لكل دولة أمن قومي يتناسب مع حجمها وموقعها الإقليمي ومدى تأثر الدول المحيطة بها وكيف يمكن إدارة مواردها في ظل سياسات الدول المتأثرة بها (حمدان، 1983). ويشكل العراق موقعاً إقليمياً مهماً في العالم السياسي، لذا كان لزاماً عليه أن يضع خطة أمن استراتيجية تتناسب مع رؤيته السياسية والاقتصادية والأمنية، لكن العراق تعرض إلى عدة تغيرات سياسية جعلت منه غير قادر على وضع خطة ثابتة طويلة الأمد فبقدر ما حدث من تغيرات منذ العهد الملكي إلى الجمهوري، وصولاً إلى التغيرات الجذرية الحادثة بعد عام 2003؛ حيث كان الأمن القومي قبل هذا التاريخ يُسخّر لحماية السلطة أكثر من حماية الدولة (جاسم، 2013). ثم انتقل إلى وضع خطة لحماية الدولة، لكنه تعرض إلى تغيرات متعددة بسبب سرعة التشكيل والتأثيرات الدولية، وتعرضه إلى هجمة إرهابية عابرة للحدود واكتساح جماعات، وتغيرات سياسية وسوء إدارة الاقتصاد (هاني، 2024).

حيث تحول العراق إلى الاقتصاد الريعي، وتعددت الأجهزة الأمنية مما أدى إلى ضعف التنسيق بينها، وانعكس كل ما ذكر على وضع رؤية للأمن القومي تقلل من إمكانية تنفيذ تلك الرؤية، وعزز ذلك الفجوة الحاصلة في تلك الأوضاع (Ibrahim, 1993). في بحثنا المتواضع هذا سوف نضع دراسة مبسطة على هذه الرؤية ومدى إمكانية تنفيذها في ظل التحديات الحاصلة في الوضع الإقليمي والدولي.

التمهيد (الإطار النظري للبحث)

مشكلة البحث:

يعالج هذا البحث الفجوة الحاصلة بين الرؤى الاستراتيجية للأمن القومي والتنفيذ الفعلي للدولة العراقية، حيث أعلنت الحكومة العراقية عبر مستشارية الأمن القومي العراقي سنة ٢٠٢٤ استراتيجية طموحة تسعى لتنفيذها وفق الإمكانيات المتاحة بعد كل ما مر به العراق منذ تأسيسه من نكبات وهفوات أدت إلى ما وصل به الوضع من دخول الإرهاب الخارجي سنة ٢٠١٤، والفساد، والمحاصصة، والتدخلات الإقليمية المتعددة. وهذا كله يعيق تنفيذ رؤية المستشارية، وهو ما يجب متابعته من قبل مستشارية الأمن القومي

لتضييق الفجوة الحاصلة بين الرؤية الطموحة لها وإمكانية تنفيذ ما تصبو إليه في أوقات الأزمات (عامر، 1989).

أهمية البحث:

يساعد هذا البحث في إثراء المعرفة العلمية للدراسات الاستراتيجية والعلوم الأمنية للدولة العراقية، والاستفادة منها في تطوير الرؤى المشكلة المستقبلية للأمن القومي العراقي، وبلورة سياسات فعالة للتعامل مع الوضع في ظل التحديات الدولية الراهنة.

أهداف البحث:

أولاً: دراسة علمية عن تطور الرؤية الأمنية والاستراتيجية العراقية بصورة عامة.

ثانياً: تقييم الواقع الحقيقي للدولة وحجم التنفيذ للرؤية الاستراتيجية.

ثالثاً: معرفة الأسباب التي أدت إلى الفجوة بين الرؤية والتنفيذ ووضع توصيات علمية.

رابعاً: تقديم أفكار مستقبلية وآليات عملية للأمن القومي الاستراتيجي.

أسئلة البحث:

أولاً: ما هو مفهوم الأمن القومي العراقي؟

ثانياً: ما هي مراحل تطور الأمن القومي؟

ثالثاً: معرفة التحديات التي تواجه تنفيذ رؤية الأمن القومي وما هي القنوات التي تمنع تقدم التطور الأمني والاستراتيجي؟

حدود البحث:

أولاً – الحدود المكانية: وتشمل حدود الدولة العراقية الجغرافية والمعترف بها دولياً.

ثانياً – الحدود الزمانية: التركيز على الوضع العراقي بعد ٢٠٠٣.

ثالثاً – الحدود الموضوعية: يتركز البحث على الأمن القومي العراقي والرؤية الاستراتيجية السياسية والاقتصادية والعسكرية.

منهجية البحث:

أولاً – المنهج الاستراتيجي: تحليل الخيارات المتاحة وسبل تطويرها (السعيدي والفيلي، 2023).

ثانياً – المنهج الوصفي: التحليل الوصفي للظواهر الأمنية والمشاكل والحلول.

ثالثاً – المنهج التاريخي: لقراءة التطور الأمني في ضوء المتغيرات في مجريات التاريخ.

هيكلية البحث: يتكون البحث من أربعة مباحث رئيسية مقسمة إلى مطالب، تسبقها مقدمة ويليها خاتمة وتوصيات ومراجع.

المبحث الأول: الأطر العلمية لتطور الأمن القومي من البداية والحاضر

المطلب الأول: الجذور التاريخية للأمن القومي العراقي قبل عام 2003

أولاً: كانت الدولة العراقية من الدول الرائدة في العلوم الفكرية والأمنية منذ نشأتها قبل الميلاد، حيث وضعت أول قوانين للبشرية تنظم حياة المجتمع العراقي وكانت تحتوي على العقوبات المترتبة على خرق القوانين الفكرية والأمنية، ومن الشواهد على ذلك مسلة حمورابي وما حوته من قوانين متعددة عسكرية واقتصادية وأمنية.

ثانياً: الدولة العراقية بعد التأسيس سنة ١٩٢١ حيث قامت بوضع قوانين أمنية وعقيدة عسكرية في أول سنة لها، حيث تأسس الجيش العراقي سنة ١٩٢١ وكانت بنظرة أمنية متقدمة ورؤية سريعة إلى المستقبل.

ثالثاً: الدولة العراقية في العهد الملكي اعتمدت الرؤية الأمنية المتشددة تجاه كل ما تراه من حولها، حتى وصل الأمر إلى تحول الأمن القومي للدولة إلى أمن الأفراد الماسكين في السلطة، مما أدى إلى انعكاسات سلبية على تقدم الدولة والمجتمع، فحتى وإن كانت السبل لتطور الأمنية متطورة تقنياً لكن الوسيلة كانت سلبية (Stoessinger, 1993).

المطلب الثاني: التحولات الأمنية ومعوقات الاستقرار (2003 – 2014)

أولاً: الدولة العراقية بعد ٢٠٠٣: مرت الدولة بانهيار في كل مؤسساتها بسبب الغزو الأمريكي وإفراغ السجون العشوائي وعدم وجود قوة على الأرض تحكم الوضع، فكان انهياراً تاماً للأمن القومي العراقي إلى أن بدأت الدولة تتشكل بعد مرور أكثر من عام (هاني، 2024).

ثانياً: الدولة العراقية بعد ٢٠٠٥: حيث بدأ الإرهاب يضرب بالمجتمع نتيجة الفراغ الذي حدث والصراع الحاصل مع القوات الأمريكية مما أدى إلى تحوله إلى صراع طائفي راح ضحيته عشرات الآلاف. وأدى ذلك إلى قيام الدولة العراقية بالتركيز على الأمن بكل وسائله لكبح جماح التنظيمات الإرهابية ووضع خطة أمنية مبنية على رؤية استراتيجية وكانت نواة التركيز على مستشارية الأمن الوطني (القومي) من أجل رفع مستوى جاهزية الأجهزة الأمنية التي كانت تحت الإنشاء، مما يتطلب وضع رؤية في المستشارية كونها الجهة المختصة بوضع الدراسات المستقبلية للأمن القومي العراقي.

ثالثاً: الدولة العراقية بعد ٢٠١٠: مرت بفترة من الاستقرار وسحب القوات الأمريكية سنة ٢٠١١ تدريجياً وانتشار أمني مقبول وإعداد قوات عسكرية بفرضية جيدة وتطور الجانب الأمني.

رابعاً: الدولة العراقية ٢٠١٤: بسبب الأوضاع في سوريا وكونها دولة مجاورة للعراق، والدول تتأثر مما يحدث لها من مشاكل، تعرضت الدولة العراقية لهجمة شرسة من تنظيم داعش الإرهابي، وكان من ضمن أسباب تأثر العراق وسقوط عدد من المحافظات –بعد كل ما بناه من قوات متعددة المهام– هو قصر الرؤية للأخطار المحدقة حول العراق وتعدد الأجهزة الأمنية المشكلة دون تنسيق فيما بينها، وعدم إشراف مستشارية الأمن القومي بشكل مباشر عليها، فضلاً عن الخلافات السياسية والمكاسب، وكل هذه الأمور كانت وراء الفجوة التي حدثت بين رؤية الدولة الأمنية وبين سبل تنفيذ هذه الرؤية وقت الأزمات (الحملاوي، 1997).

المطلب الثالث: واقع التطور الأمني في الدولة العراقية الحالية

أولاً: الدولة العراقية بعد ٢٠١٨: حيث استطاعت مضاعفة عدد قواتها وركزت على حل الخلافات بين القوات الأمنية والمجتمع العراقي والتصالح مع المجتمع الدولي، أدى كل ذلك إلى دحر تنظيم داعش وبداية

تشكل رؤية جديدة تعتمد على دعم المواطن للقوات الأمنية كمشاركة في بناء المجتمع، ووضع عقيدة أمنية جديدة مبنية على المشاركة الأمنية بين المواطن والدولة وركزت على إعادة إعمار المدن المدمرة وتحسين العلاقات بين الدول المجاورة والنأي بالنفس عن مشاكلها فكانت بداية نهوض قوي للدولة العراقية (كاطع وطعمه، 2023).

ثانياً: الدولة العراقية الحالية: حيث بدأت اعتماد التقدم العلمي والتقني في متابعة الأمن القومي العراقي في كل المجالات وتركزت الرؤية على المستشارية للأمن القومي، فكانت بداية الرعاية الرسمية للأمن القومي العراقي. لكن العائق الأكبر الذي ظل يؤثر على تقدم الدولة في مجالاتها القومية الاستراتيجية هو الفساد الذي ينخر في أعمدة اقتصادها، وتأخر توحيد أجهزتها الأمنية وحصر السلاح بيد الدولة، وضعف زيادة التركيز على الوضع الاقتصادي بما يمثله من أمن قومي لكل دولة في العالم.

المبحث الثاني: التهديدات الأمنية المعاصرة وإعادة هيكلة المؤسسة العسكرية بعد الانسحاب الدولي

المطلب الأول: تطوير القدرات العسكرية ومأسسة السلاح

أولاً: تطوير كافة القدرات التقليدية وغير التقليدية في القوات المسلحة: حيث أن الرؤية الآنية قد انتقلت من القوات العسكرية مثل قوات مكافحة الإرهاب إلى إنشاء جيش نظامي حديث يمتلك قدرات الردع مثل القوة الجوية والدفاع الجوي، حيث قامت الدولة بعقد صفقات طائرات مثل (الرافال) ومنظومات رادار متطورة من أجل ضمان السيطرة على كافة الأجواء العراقية، وفعّلت أيضاً التصنيع الحربي من أجل إنتاج الأسلحة الخفيفة والمتوسطة وصولاً إلى الطائرات المسيرة وهذا يؤدي إلى عدم الارتهان للخارج من أجل امتلاك القرار السيادي للأمن القومي (Robinson, Hermann & Hermann, 1980).

ثانياً: مأسسة السلاح المنفلت وضبط الفواعل غير الحكومية: مثل تنفيذ قرار الدولة بحصر السلاح بعد الاختبار الأصعب لمعظم الدول التي مرت بظروف مثل العراق، وتشكل رؤية الأمن القومي العراقي لحصر

السلاح كهدف استراتيجي قابل للتنفيذ على مراحل إلى سنة ٢٠٢٦، وتعتمد في تنفيذ هذه الاستراتيجية مسارين مهمين (البحيري، 2008):

1. **المسار السياسي:** حيث أن رؤية الدولة تنصب على تشكيل قوة وطنية عن طريق دمج القوات بهيكل الدولة وتنظيم عملها المؤسساتي من أجل جعلها أكثر قوة وتنظيماً ومنع تشويه صورتها أمام العالم، وإعادة ضبطها عسكرياً وأمنياً لأن الدول تقوم على تطبيق القوانين الصارمة خاصة في ما يتعلق بالقوات العسكرية والأجهزة الأمنية وهذا يقلل الفجوة الحاصلة بين الرؤية للأمن القومي للدولة وبين إمكانية تنفيذها.
2. **المسار القانوني:** أن تقوم الدولة بإشراف مستشارية الأمن القومي –وفق الرؤى المستقاة من التجارب المماثلة لما حدث في العراق– بوضع خطة لدمج جميع القوى على الأرض العراقية بدون ظلمهم ولا غمط حقهم، كونهم يمثلون جزءاً مهماً من الشعب العراقي في هيكلية الدولة وفق قوانين عسكرية وأمنية صارمة تعطي كل ذي حق حقه، وبذلك تضمن ولاء تلك القوات للدولة والشعب وتعالج الخلل الذي يمكن أن يحدث ثانية في حال عدم قبول تلك القوات أو هدر حقوقهم.

المطلب الثاني: تحديات الأمن السيبراني وحرب المعلومات

يعد الأمن السيبراني من أهم القطاعات الحيوية للأمن القومي، ويمكن أن يقسم إلى مسارين رئيسيين (السعيدي والفيلي، 2023):

1 .**المركز القومي للأمن السيبراني:** وما قامت الدولة العراقية بإنشائه من أجل حماية البنى التحتية الحساسة ومن أهمها قطاع النفط والمصارف والكهرباء لأن هذه القطاعات هي الهدف الأول لأي عمل تخريبي وتعد من أهم المقومات التي تقوم الدول عليها. خاصة وأن العراق يعتمد بشكل أساسي على موارد النفط من أجل ديمومة الحياة اليومية للمواطن، وأي هجوم سيبراني يستهدف قطاع النفط يؤثر بشكل مباشر على سير عمل الدولة من جميع النواحي ويمكن أن يشل اقتصاد

البلد كون العراق يقع في مشكلة الاقتصاد الريعي الذي يعتمد على التصدير وتسليم رواتب بدون النظر إلى المستقبل. أو أمام أي طارئ حدث يغير اعتماد العالم على النفط، هنا ستحدث الكارثة الكبرى فالعراق لم يبنِ أسس التنوع الاقتصادي في متغيرات الزمن ولم ينوع اقتصاده ليكون مادة مرنة، وهذه فجوة كبرى في رؤية الأمن الاستراتيجي الاقتصادي للبلد.

2 .**الحرب النفسية ومكافحة التضليل**: يحث هذا المسار على مواجهة الحرب النفسية التي تشن على الدولة عبر تنفيذ استراتيجية مدروسة لغرض مواجهة المنصات التي تروج للفوضى من دون التعرض لحرية التعبير التي يكفلها الدستور، وهي تتماشى مع رؤية الأمن القومي للدولة بحيث يحافظ على مقدرات البلد والعقول ونبذ الظواهر السلبية للمجتمع، وبما تكون قد ساهمت في الحفاظ على حالة الاستقرار والطمأنينة ضد الهجمات التي تشن على أمن البلد من طابور خامس فقط. وذلك لمحاربة الشائعات التي تبثها القنوات المعادية لاستقرار البلد والتي تكون عادة منصات غير معروفة وهدفها إحباط المواطن العادي وإفقاده الثقة بحيث يستطيع أن يتفاعل معها بسبب ضعف الوعي المسؤول. وفي واقع الحالة ليس من المنطقي استخدام القوة والمنع ولكن مواجهة الفكر بالكلمة الصادقة ورفع ثقة المواطن بالمنصات الحكومية، وهذا هو صلب الأمن القومي للبلد حيث أن الإعلام والحروب الحديثة أصبح من صلب القيادة الإعلامية (علوي، 1981).

المطلب الثالث: تقييم التحديات الإدارية والمالية للمؤسسة العسكرية

من أجل تقييم المنهج لإدارة المؤسسة العسكرية وكيفية الاستجابة لهذا التحدي، لابد من الوقوف على محورين أساسيين:

1. **الاختراقات والمنعطفات**: التي مرت بها المؤسسة العسكرية بمراحل متعددة منذ تشكيلها في ١٩٢١ ثم وصولا إلى ٢٠٠٣، حيث تعرضت إلى عدد من المتغيرات بسبب تغير خطة المتبناة عليها وتغير الرؤيا الخاصة لكل نظام وتوجيهها إلى ما يرغب. ولكن رغم ذلك فإن المؤسسة العسكرية العراقية تعتبر من المؤسسات العريقة والمشهود لها بالانضباط بسبب كثرة الحروب التي

خاضتها وطبيعة المقاتل العراقي، لذا بدأت رؤية القيادة العراقية في الآونة الأخيرة التركيز على ضبط الانضباط العسكري وتقليل المظاهر المسلحة غير الرسمية وهي رؤيا تطمح الدولة لتنفيذها بشكل متسارع بما يؤدي في النهاية الى تقليل الفجوة الحاصلة في بناء رؤية البلاد من الوعي العراقي وتنفيذ تلك الرؤيا، وحسن إدارة تركة المماحكات التي تعصف أحيانا في مفاصل من يتخذ القرارات في أعلى هرم الدولة. ومستشارية الأمن القومي العراقي تعتبر بحكم موقعها الراعي الرسمي للعقيدة الأمنية والاستراتيجية في الدولة العراقية للعمل على اتخاذ القرارات الصحيحة ومحاسبة الأخطاء السابقة والعبور بالعراق إلى بر الأمان. ولا يمكن للدولة أن تستقر بدون السلم والتكاتف المعرفي بين المواطن والقيادة وبناء الثقة وتوسيع رقعة التبادل المعرفي بين الدولة والمواطن (بكر، 2007).

2. **التحديات الاقتصادية والمالية:** إن أصعب مشكلة تواجه الدولة في تسليح وبناء جيوشها هو توفر التمويل المالي، وحيث إن بناء جيش قوي يحتاج إلى تمويل مالي كبير بسبب الرواتب العالية للجيوش وكثرة أعدادهم وسعة تنوعها وصعوبة الحصول على المعدات ونوعيتها وتكاليف صيانتها، ما يجعل الدول في عجز حقيقي. وهذا في العراق يرتبط بتسليح الجيش بأسعار النفط وتقلباته، ما يجعل الأمن القومي عرضة لتقلبات السوق العالمية، وهنا تكمن الفجوة الحقيقية وأثرها البالغ. فوضع العراق وفيه الفساد الذي ينخر في جسد مؤسسات الدولة يمنع تسليح الجيش بطريقة غير مباشرة بسبب نقص الأموال الحاصل من الفساد المالي، مما يؤدي إلى توسيع الفجوة بين رؤية الدولة العسكرية للأمن القومي وعجز التمويل العسكري وتأخر المشاريع التطويرية للقوات المسلحة العراقية. وهنا أصبحت بين يدي مستشارية الأمن القومي هذه المشكلة التي إذا ما تركت بدون حل أو رؤية ستؤدي بالمؤسسة العسكرية إلى التخلف في مسارها المتأخر وبوضعها الذي أنشأت من أجله (كاطع وطعمه، 2023).

المبحث الثالث: التحديات الجيوسياسية في الموازنات الدولية

المطلب الأول: المكانة الاستراتيجية والثقل الديموغرافي

أولاً – التوازن والمكانة الدبلوماسية كركيزة في التوازنات الدولية: يقع العراق في مركز دولي من حيث الموقع الجغرافي والبعد والمكان، حيث أن العراق يتوسط المنطقة التي تشكل حلقة الوصل بين دول الخليج العربي والتقاء الوطن العربي بإيران من الشرق وتركيا من الشمال. ويعد ممراً مهماً في التجارة الدولية بين الشرق والغرب خاصة بعد وصول مشروع طريق التنمية حيز التنفيذ، الذي يربط التجارة من الشرق الأسيوي بأوروبا عن طريق الخليج العربي مروراً بتركيا إلى أوروبا مما يجعله مطمعاً للجميع.

ثانياً – الثقل البشري: يوجد العراق في مصاف الدول ذات الكثافة السكانية حيث يبلغ تعداده خمسة وأربعين مليون نسمة، وتعد الفئة الشبابية العمود الفقري للمجتمع بالاستطاعة إذا استغلت في حق التأثير عليه، ويعتبر العراق من الدول الشابة حيث يشكل الشباب نسبة عالية في المجتمع، وهذه ميزة تفتقدها العديد من الدول وهذا يمكن للمستشارية وضع خطة مدروسة للاستفادة من هذه الميزة إذا استطاعت التغلب على مشكلة توزيع الثروات بشكل عادل وذلك لتقليص الهوة من رؤيتها المستقبلية.

المطلب الثاني: التوازن الدبلوماسي والأمني كاستجابة للتحديات

أولاً – وضع رؤية دبلوماسية تتماشى مع وضع العراق الدولي: بما يخدم مصالحه المستقبلية، حيث أن الدول تعتمد سياسة صفر مشاكل مع الدول الأخرى وخاصة المجاورة من أجل التفرغ إلى النمو الاقتصادي وعدم الانجرار وراء المغريات. وأن تتلاءم القيادة والتركيز على وحدة الموقف بين الرئاسات والهيئات التي تدير وتركز القرار واستخدام الدبلوماسية الدولية في جميع المحافل من أجل وضع العراق في ميزان الحدث وتأثيره الدولي سيجعل للعراق بيئة ذات قوة إقليمية مهمة (السعيدي والفيلي، 2023).

ثانياً – الوضع الأمني والتنظيمي: يجب وضع خطة مستقبلية لترصين الأجهزة الأمنية وزيادة التنسيق فيما بينها ومنع الترهل الوظيفي، وإبعاد تلك الأجهزة والتركيز على الدوران الوظيفي ذي الطابع التخصصي حتى

لا يكون هناك جهاز بلا فائدة. إن تكوين الأجهزة الأمنية الذي يعتمد على العدة والعدد الكبير دون التركيز على الدقة في العمل والتطور الوظيفي والتعامل بالمفاهيم الدقيقة الحديثة من الناحية العلمية والإنسانية والنقابية سيؤدي بالنهاية إلى تلكؤ في عمل تلك الأجهزة أو فشلها في أداء مهامها المنوطة بها، وتعددها دون وجود تنسيق مشترك فيما بينها يؤدي إلى خلق فجوة في أدائها، وهنا يأتي دور المستشارية في تحديد عمل تلك الأجهزة ووضع رؤية قابلة للتنفيذ في المستقبل القريب (هاني، 2024).

المبحث الرابع: استراتيجية الأمن القومي الشاملة في البيئة الصافية للدولة وانعكاساتها

المطلب الأول: مركزية التخطيط الاستراتيجي في الأمن القومي

إن الدولة التي لا يوجد فيها رؤية استراتيجية ومجلس مستشارية للأمن القومي لها لا تعد من الدول المحسوبة على النظام الدولي، وتعد من الدول الفاشلة. لذا ليس عيباً على العراق وهو من أعرق الدول في وضع السياسات الدولية والإنشاء في العلمية القديمة والحديثة، التروي في وضع رؤية لبناء دولة شعبه وفي مقدمتها الرؤية الأمنية. حيث يعاني وتمر فترات من تعدد مصادر القرارات فيه وكثرة الدوائر المصدرة لتلك القرارات، واختلافات هيكلية انعكست سلباً على دوره في المنطقة، وأدت به إلى فقدان دوره الذي كان يحظى به منذ نشأته، وهذا يوجب وضع خطة من أجل دمج القرار فيها وتوحيده حتى ينعكس هذا القرار على أداء واجباته تجاه الدولة وتجاه الشعب الذي يكلفه ويدافع بكرامة (جاسم، 2013).

المطلب الثاني: دور المستشارية وانعكاسات الرؤية على المؤسسة العسكرية

من الضروري دراسة رؤية الأمن القومي العراقي وانعكاسات تلك الرؤيا على المؤسسة العسكرية؛ حيث أن لكل دولة خطة معمول بها من أجل قيام دولة ذات مؤسسة عسكرية قوية تستطيع الدفاع عنها عند الضرورة، وهنا تكمن رؤية المستشارية بحيث أن يكون لها خطة معدة مسبقا للمؤسسة العسكرية ومعدات تقدمها وجاهزيتها وما هي التأثيرات المحاسبية التي تمارس عليها وبرمجتها. وتكون هذه الخطة قابلة للتنفيذ وفق تلك الرؤيا حيث تشرف على إعداد وعدة القوات المسلحة من حيث الدراسة السنوية التي تقدمها إلى

صانع القرار. وتعتبر هذه الدراسة رؤية له لكي لا يكون مجلس المستشارية مجرد جهة استشارية بل يُشكل من خبراء في الجيش والسلاح والأمن الاستراتيجي، ويشرف عليه مستشار الأمن القومي ليقدم دراسات مفصلة عن واقع تلك المؤسسة، وتكون الدراسات كل ستة أشهر مع مقترحات في تنقيح تلك الدراسات (الحملاوي، 1997).

المطلب الثالث: متطلبات الرقابة والتحديث للأجهزة الأمنية

تمثل الاستراتيجية الأمنية للدولة العراقية وانعكاساتها على المؤسسة الأمنية محوراً بالغ الأهمية؛ إذ تعتبر المؤسسة الأمنية في الدول من أهم الدوائر حيث أنها تتجزأ لمهام الأمان للدولة ومواطنيها وتراقبها في ظل حجب هذه الدوائر مدنية ورسمية وتحاورها من حيث النقابة المهنية لمنتسبيها واللجنة الاستشارية لتقييم العاملين في أروقتها العملية، وضباط التحقيق المسؤولين عن إدارة النزاعات فيها. كل هذا التجمع يؤدي إلى حماية إدارة الدولة لأن الجهاز الأمني هو عين الدولة وقلبها النابض، وبدون اعتماده فإن إدارة الأجهزة الأمنية يجب أن تكون على مستوى التهديد للبلد.

ولأن الإدارة إذا كانت على مستوى عالٍ من العلم والمعرفة بالتقدم الحاصل في مجال حقوق الإنسان أولا، ثم التقنيات الحديثة في عالم متسارع في أدق الاكتشافات والتطور التقني صناعياً وعلمياً، فهذا التقدم في سير تلك الأجهزة يحتاج إلى خطة علمية مدروسة تشرف عليها المستشارية، وتكون لها مراجعة كل سنة، ويلخصها قسم في مستشارية الأمن القومي العراقي وظيفته وضع تلك الخطة ومتابعة التقدم الحاصل في الدول المتقدمة علمياً وطرق التعامل مع تلك الأجهزة (Ibrahim, 1993). ووضع خطة مدروسة من قبل اللجان المشكلة من المستشارية، وتكون تلك الخطط موافقة لمكانة البلد وحجم الأخطار المحيطة به ونوع الدول المجاورة وحجم الثروة التي يمتلكها البلد.

وأن يدرك بقوة ويعبر بتفاعلية وإخراجه من قوالب التنظير إلى حيز التنفيذ في رؤية المشاريع للقوات الأمنية للدولة على أن تكون الخطط الموضوعة قابلة للتنفيذ وليست مجرد كتابات على ورق وأمنيات لا قيمة لها. إن الواقع الخطير الذي يحيط بالعراق من مشاكل تتعلق بالإرهاب والجريمة المنظمة، واستهداف للشباب

العراقي بالمخدرات من أجل تحطيم هذا المجتمع وإشغال الشباب يبرر محاولات السيطرة مستقبلاً على موارده الطبيعية وتدمير قدراته البشرية ليكون عاجزاً عن الدفاع عن نفسه ويكون لقمة سائغة لأي طامع. كل هذا يجعل العبء ثقيلاً على الأجهزة الأمنية والرؤية المستقبلية للمستشارية وحجم الخطط التي يجب عليها وضعها والإشراف المباشر على تنفيذ ما جاء فيها (كاطع وطعمه، 2023).

إن تخلي المستشارية عن وضع الرؤية بين الأجهزة المتعددة وجعلها تعمل برؤى مشتتة يتقاطع بحيث يكون كل جهاز يعمل برؤية مستقلة، وهنا تكمن الكارثة؛ إن تعدد الرؤى للأجهزة الأمنية يؤدي إلى تشتت القرار وفقدان السيطرة وضياع الجهد والمال المصروف على تلك الأجهزة. وهنا يكمن جوهر عمل مستشارية الأمن القومي، حيث أن وضع الخطة الاستراتيجية لعمل تلك الأجهزة وتوحيد رؤيتها وقراراتها يكون في صلب المطلوب، وتكون مشرفة على تنفيذ تلك الرؤى حتى تتوافق مع متطلبات الإدارة السياسية وتمكينهم في إدارة البلاد نحو بر الأمان، وبنقل صورة واضحة غير مشوشة عن الواقع الأمني للبلاد بحيث يمكن للقيادة السياسية وضع أهداف مستقبلية يمكن تنفيذها بصورة صحيحة ومعالجة كل مكامن الخطورة في تلك الأجهزة وانعكاساتها على الساحة. وتكون المستشارية هي حلقة الوصل بين قيادة الأجهزة الأمنية وبين القيادة السياسية، وتكون مسؤولة عن الدقة والتواصل العملي بين الرؤية للمستشارية وقابلية تنفيذها (بكر، 2007).

المقترحات

1. تكليف المستشارية للأمن القومي العراقي بالإشراف المباشر على رؤية المخطط الأمني للدولة.
2. وضع خطة مدروسة من قبل المستشارية لعمل تلك الأجهزة عبر دراسة كل جهاز على حدة.
3. تكليف المستشارية للأمن القومي بوضع رؤية وخطة سنوية لعمل الدوائر الأمنية وسبل التغلب على المشاكل المستقبلية.

4. مطالبة المستشارية بتقييم الواقع الحقيقي للدولة الأمنية من جميع الجوانب وتقديم دراسة سنوية لمعرفة مدى التطور الحاصل أو ما نتائجه من أخطاء السابقة.
5. دراسة مفصلة عن واقع الدول المحيطة بالعراق ومدى التعاون الحاصل بين العراق وكل دولة.
6. إنشاء دوائر في المحافظات تابعة للمستشارية تعمل على مراقبة مدى التطور الحاصل في كل محافظة وإنشاء دوائر تعليم خاصة بالأجهزة الأمنية (دورات) لتثقيف منتسبيها على حقوق الإنسان والتقنيات الحديثة والخطط الاستراتيجية.
7. وضع خطة بعيدة ومدروسة عن مستوى الدولة العراقية ومدى الأخطار المحيطة بوطننا وتقديمها إلى القيادة السياسية.

الخاتمة

ومما أقول فإنه قد رسمنا خارطة واضحة كدليل لمهمتنا في الواقع والذي يخص استراتيجية الأمن القومي العراقي وكيفية تنفيذ الرؤية المستقبلية. وفي ختام هذا البحث المتواضع بعد فضل الله عليّ، قد أشرفت على جميع الجوانب الأمنية والعسكرية والرؤية المستقبلية لبلدي وقرة عيني عراق الأصالة ومهجة قلبي عراق الحضارة. وأتمنى أن أكون قد شاركت في جزء يسير من الحل للمعضلة الاستراتيجية، سواء كانت على مستوى سيادة القرار والرغبة في الحلول الجذرية لجميع المشاكل المستقبلية، أو على مستوى الرؤية الاستراتيجية لتطور البلد وحمايته من المخاطر الأمنية ووضع رؤية حقيقية تكون لائقة بجعل العراق دولة من دول العالم التي يشار لها بالبنان. هذا ما جال في قلبي وكتبته أناملي بحرقة مشاعري محباً لبلدي متمنياً تقدمه وصورته بين الدول حتى يكون رمزاً وعلماً عالياً بين أعلام الدول الكبرى.

قائمة المصادر والمراجع

1. إبراهيم، سعد الدين (Ibrahim, S. E.). (1993). Crisis, Elites, and Democratization in Arab World. Middle East Journal, 27(2).
2. البحيري، ولاء. (2008، فبراير). إدارة الأزمة. مفاهيم، (38). المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية.
3. بكر، حسن. (2007). إدارة الأزمات الدولية بين النظرية والتطبيق. جامعة أسيوط، كلية التجارة.
4. جاسم، إياد نوري. (2013). صياغة استراتيجية الأمن الوطني العراقي: دراسة مستقبلية (رسالة ماجستير). جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، العراق.
5. الحملاوي، محمد رشاد. (1997). إدارة الأزمات. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث.
6. حمدان، جمال. (1983). إستراتيجية الاستعمار والتحرير. القاهرة: دار الشروق.
7. روبنسون، جيمس، وهيرمان، تشارلز، وهيرمان، مارجريت (Robinson, J. A., Hermann, C. F., & Hermann, M. G.). (1980). Search under Crisis in Political Causes of War. New York: N.J.Prenic-Hall INC, Englaood Cliffs.
8. ستوسينجر، جون (Stoessinger, J. G.). (1993). Why Nations Go to War. New York: The Macmillan Press.
9. السعيدي، سعد عبيد علوان، والفيلي، رياض فاضل محمد. (2023). الأمن الوطني: دراسة نظرية في الأبعاد والأهداف والمرتكزات. مجلة المعهد، 126(15)، 111-126. https://doi.org/10.61353/ma.0150111

10. عامر، أحمد. (1989). مقدمة في إدارة الأزمات. الإسماعيلية: كلية التجارة، جامعة قناة السويس.

11. علوي، مصطفى. (1981). سلوك مصر الدولي خلال أزمة مايو – يونيو 1967 (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة.

12. كاطع، يوسف راضي كاظم، وطعمه، عبد الجبار كريم عبد الامير. (2023). التحديات الاستراتيجية للأمن الوطني العراقي بعد ٢٠٢٣. مجلة كلية القانون والعلوم السياسية (الجامعة العراقية)، العدد 20 (نيسان). https://doi.org/10.61279/p8mc5391

13. هاني، رشا يحيى عبيس. (2024). استراتيجية الأمن الوطني العراقي في مكافحة الإرهاب وأثره في الأمن الدولي. مجلة المعهد، 264(16)، 247-264. https://doi.org/10.61353/ma.0160247